قياس مستوى التحفظ المحاسبي في الشركات القطرية

م. م علي ماجد هادي
جامعة البصرة / كلية الإدارة والاقتصاد / قسم المحاسبة
Ali.majed@uobasrah.edu.iq

المستخلص:

تهدف الدراسة إلى قياس مستوى التحفظ المحاسبي للشركات القطرية المدرجة في بورصة قطر للأوراق المالية, ومعرفة مستويات تفاوت التحفظ المحاسبي في القطـــاعات الاقتصادية الذي تنتمي إليه الـــشركات. وضـــمت عينة الدراسة 27 شركة للمدة 2018 - 2020. ومن أجل استكشـــاف مســـتوى التحفظ المتمثل بسرعة الاعتراف بالخسائر والبيانات التي تحمل أخباراً غير جيدة للسوق المالي اعتـــمد البـــاحث على نموذج Ball and Shivakumar (2005) الذي تضمن كلا من الاستحقاق المحاسبي والتدفق النقدي التشغيلي. وتوصل الباحث إلى نتيجة مفادها أن مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية للشركات القطرية منخفض, وكذلك لم يجد الباحث تفاوتا في مستوى التحفظ المحاسبي بين القطاعات الاقتصادية التي تندرج فيها تلك الشركات.

الكلمات المفتاحية : التحفظ المحاسبي ، الاستحقاق المحاسبي ، التدفق النقدي التشغيلي ، سرعة الاعتراف بالخسارة .

Measuring the level of accounting conservatism in Qatari companies

Assist. L. Ali majed hadi

Ali.majed@uobasrah.edu.iq

Abstract

The study aims to measure the level of accounting conservatism for Qatari companies listed on the Qatar Stock Exchange, and to know the levels of different in accounting conservatism in the economic sectors to which the companies belong. The study sample included 81 company - year for the period 2018-2020. In order to explore the level of conservatism represented in the speed recognition of losses and data that carry bad news for the financial market, the researcher relied on Ball and Shivakumar (2005) model, which included both the accounting accrual and operating cash flow. The researcher find that the level of accounting conservatism in the financial reports of Qatari companies is low, and the researcher also did not find a different in the level of accounting conservatism between the economic sectors to which the companies belong.

Keywords: Accounting conservatism , Accounting accrual , Operating cash flow , Speed recognition loss .

المقدمة :

يعد التحفظ المحاسبي قيداً على إنتاج البيانات المحاسبية والافصاح عنها إذ يعمل على تخفيض الموجودات وتعظيم الالتزامات هذا من جانب, ومن جانب آخر يعمل التحفظ على سرعة الاعتراف بالخسائر / المصاريف حتى وان لم تحقق وتأجيل الاعتراف بالإيرادات. وفي الآونة الأخيرة ازداد الاهتمام بالتحفظ في الأدبيات المحاسبية؛ وذلك لدور التحفظ في الحد من مشكلة الوكالة وعدم تماثل المعلومات بين الإدارة وملاك الشركة, إذ يسلط الضوء على مكامن الخطر التي من الممكن أن تتعرض لها الشركة في المستقبل من خلال الإفصاح عن الخسائر المتوقعة (التي ليس بالضرورة أن تتحقق) مما يدفع حملة الاسهم (الملاك) للبحث ومسائلة الإدارة عن أسباب هذه الخسائر المحتملة. علاوة عن ذلك, يعمل التحفظ على الحد من السلوك الانتهازي للإدارة من خلال الحد من تضخيم الأرباح التي قد تلجأ لها الإدارة للمحافظة على وضعها المالي وضمان استمراره في المستقبل.

وتأسيساً على ما سبق, يسلط الباحث الضوء على مستوى التحفظ للشركات القطرية المدرجة في بورصة قطر بوصفها أحد الأسواق الناشئة والمتطورة باستمرار. فقد درس الباحث جميع الشركات المدرجة في بورصة قطر باستثناء شركات القطاع المالي وذلك لاختلاف التعليمات الضابطة لعملها وكذلك لوجود اختلافات محاسبية بين القطاع المالي وبقية القطاعات.

لأغراض تحقيق أهداف الدراسة فقد تم تقسيمها إلى الأقسام التالية : يقدم القسم الأول منهجية الدراسة. ويختص القسم الثاني بالدراسات السابقة، ويستعرض القسم الثالث الاطار النظري للدراسة الذي يخص التحفظ المحاسبي. ويختص القسم الرابع

بالجانب العملي، ويقدم القسم الخامس الاستنتاجات. ويستعرض القسم السادس التوصيات.

أولاً : منهجية الدراسة

١ – مشكلة الدراسة

يسلط البحث الضوء على مستوى التحفظ في القوائم المالية للشركات المدرجة في بورصة قطر بوصفها سوقاً ناشئاً متطوراً على مستوى العالم. ومن خلال اطلاع الباحث على أغلب الدراسات المكتوبة باللغة العربية وكذلك باللغة الانكليزية التي تناولت قياس مستوى التحفظ المحاسبي فان تلك الدراسات استخدمت نماذج تعتمد على كل من معلومات السوق والمعلومات المحاسبية على الرغم من أن ردة فعل السوق تتأثر بكثير من العوامل، وأحد هذه العوامل هي المعلومات المحاسبية مما يؤثر في النتائج المتحصلة, ومن أجل ردم الفجوة البحثية عمد الباحث الى دراسة مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية للشركات المدرجة في بورصة قطر.

٢ – أهداف الدراسة

تهدف الدراسة الحالية إلى :

أ- قياس مستوى التحفظ المحاسبي في الشركات القطرية المدرجة في بورصة قطر للأوراق المالية

ب- بيان التباين في مستوى التحفظ المحاسبي تبعا للقطاعات الاقتصادية التي تنتمي اليه الشركات.

٣- أهمية الدراسة

تعد الدراسة الحالية ذات أهمية للأدب المحاسبي المكتوب باللغة العربية لعدة أسباب :

أ- تسليط الضوء على مستوى التحفظ في القوائم المالية للشركات المدرجة في أحد الأسواق المالية الناشئة ألا وهو بورصة قطر.

ب- استعمل الباحث لنموذج Ball and Shivakumar (2005) إذ يعد هذا النموذج أحد أهم نماذج قياس التحفظ ولم يستعمل في الأدبيات المحاسبية المكتوبة باللغة العربية إلا القليل.

ت- استعمال بيانات حديثة لدراسة مستوى التحفظ في بورصة قطر تمتد من 2018 لغاية 2020.

٤- فرضية الدراسات

وتأسيساً على ما ورد في مشكلة الدراسة وأهدافها, يصيغ الباحث فرضيات بحثه بالشكل الآتي :

أ- هنالك مستوى عالٍ من التحفظ المحاسبي في القوائم المالية للشركات القطرية المدرجة في بورصة قطر.

ب- إن مستوى التحفظ في القوائم المالية للشركات القطرية المدرجة في بورصة قطر يتباين تبعاً للقطاع الذي تندرج فيه الشركة.

٥- وصف عينة الدراسة

ركز الباحث عمله على جميع الشركات المدرجة في بورصة قطر للأوراق المالية والجدول (1) يبين إجراءات اختيار العينة.

جدول (1) اسلوب اختيار العينة

الشركات	وصف العينة
مجموع الشركات المدرجة في بورصة قطر للأوراق المالية	47
يطرح الشركات المدرجة في القطاع المالي	(18)
يطرح الشركات التي لم تتوفر بيانتها	(2)
العينة النهائية	27
توزيع العينة حسب القطاعات	
قطاع الاتصالات	2
قطاع السلع والخدمات الاستهلاكية	8
قطاع العقارات	4
قطاع النقل	3
قطاع الصناعة	10
المجموع	**27**

فقد تم استثناء القطاع المالي من عينة الدراسة وذلك للحصول على نتائج متجانسة فيما بين القطاعات, إذ إن القطاع المالي لديه خصوصية تنظيمية ومحاسبية, تتمثل الخصوصية التنظيمية بالتعليمات التي تصدرها الجهات المسؤولة عن القطاع المالي والجهات التنظيمية الاخرى, والخصوصية المحاسبية تتمثل بوجود بند الودائع الذي يشكل الجزء الأكبر من التزامات المصارف مما يؤثر على نسبة الرفع المالي لهذه الشركات قياساً بباقي الشركات في القطاعات الأخرى.

٦- أسلوب قياس مستوى التحفظ المحاسبي

يعتمد الباحث في دراسته لقياس التحفظ المحاسبي على نموذج Ball and Shivakumar (2005) وكالاتي:

$$ACC_t = \beta_0 + \beta_1 DCFO + \beta_2 CFO_t + \beta_3 DCFO^{*} CFO_t + V_t \quad ----(1)$$

إذ يركز على توظيف الاستحقاق المحاسبي والتدفق النقدي التشغيلي من خلال عدم تماثل الاعتراف بين الخسائر والإيرادات الذي ينعكس على علاقة الاستحقاق بالتدفق النقدي.

حيث :

$ACCT_{i,t}$ = حجم الاستحقاق من العمليات التشغيلية ويتم قياسه (صافي الربح – التدفق النقدي التشغيلي).

DCFO = متغير ثنائي يأخذ قيمة (صفر) إذا كانت التدفقات النقدية التشغيلية أكبر أو تساوي صفرا , وتأخذ قيمة (واحد) إذا كانت التدفقات النقدية التشغيلية أصغر من الصفر.

CFO_t = التدفق النقدي التشغيلي للسنة t .

ثانيا :دراسات سابقة

أ- الدراسات الأجنبية

هنالك العديد من الدراسات في الأدب المحاسبي تناولت التحفظ المحاسبي منها :

١- دراسة Lara et al. (2007) بعنوان (خصائص مجلس الادارة والتحفظ المحاسبي المشروط) . هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة بين التحفظ المحاسبي وخصائص مجلس الادارة . واشتملت عينة الدراسة على 69 شركة في أسبانيا

للمدة من 1997-2002 . وتم قياس التحفظ المحاسبي باستعمال نموذج Basu (1997). وتوصلت الدراسة إلى أن الشركات التي يكون فيها تأثير منخفض للمدير التنفيذي على مجلس الادارة تظهر مستويات عالية من التحفظ المحاسبي وبذلك تجد الدراسة أن الشركات التي تكون مجالس إداراتها قوية تستخدم بيانات محاسبية متحفظة كأداة فعالة للحوكمة .

٢- دراسة Ahmed & Duellman (2011) بعنوان (دليل حول التحفظ المحاسبي في مراقبة القرارات الاستثمارية للمدراء). استهدفت الدراسة استكشاف فوائد التحفظ في الحد من مشاكل الوكالة المرتبطة بقرارات المديرين الاستثمارية. وأجريت الدراسة على عينة من 23681 مشاهدة للفترة من 1989-2001 في الولايات المتحدة الامريكية . واستعملت الدراسة مقياساً يعتمد على معلومات السوق لقياس التحفظ المحاسبي وهو القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية. وتشير نتائج الدراسة إلى أن الشركات التي تتحفظ بدرجة عالية تكون تدفقاتها النقدية وهامش الربح أكبر وبذلك يقلل التحفظ من حوافز الإدارة لقبول مشروعات ذات صافي قيمة حالية سالبة وعليه تحسين المراقبة اللاحقة للاستثمارات.

٣- دراسة Lara et al. (2009) بعنوان (التحفظ المحاسبي وحوكمة الشركات. قامت الدراسة بتقييم العلاقة بين حوكمة الشركات والتحفظ المحاسبي المشروط). وكانت عينة الدراسة تتألف من 1611 شركة في الولايات المتحدة الامريكية للفترة من 1992-2003 . وتم استعمال ثلاثة نماذج لقياس التحفظ المحاسبي وهي نموذج Basu (1997) و نموذج Ball and Shivakumar (2005) ونموذج Givolly and Hayn (2000). ووجدت الدراسة أن الشركات التي فيها حوكمة قوية يكون فيها التحفظ المحاسبي المشروط مرتفعا.

٤- دراسة Cullinan et al. (2012) بعنوان (هيكل الملكية والتحفظ المحاسبي في الصين). هدفت الدراسة إلى فحص آثار هيكل الملكية على التحفظ المحاسبي. وقد اشتملت عينة الدراسة 3646 مشاهدة في الصين للفترة من 2007-2009. وتم استعمال نموذج(1997) Basu لقياس التحفظ المحاسبي. وأشارت نتائج الدراسة إلى الشركات التي فيها كبار المساهمين فإن الإدارة تعد تقارير أكثر تحفظاً لحماية مصالحهم, وكذلك في الشركات التي تكون فيها للدولة حصة الاقلية إذ يرغب المديرون في تلك الشركات بتحقيق نتائج مالية جيدة لتعزيز وضعهم السياسي.

٥- دراسة Donovan et al. (2015) بعنوان (التحفظ المحاسبي ومعدل استرداد الائتمان). قامت الدراسة باختبار العلاقة بين التحفظ المحاسبي ومعدلات استرداد الائتمان للشركات المتعثرة. وتتألف عينة الدراسة من 347 شركة في الولايات المتحدة الامريكية للفترة من 1994-2011. وتم استعمال كل من نموذج Basu (1997) و نموذج Khan and Watts (2009) ونموذج Ball and Shivakumar (2005)ونموذج Beatty et al.,(2008) لقياس مستوى التحفظ المحاسبي. توصلت الدراسة إلى أن الشركات الأكثر تحفظاً لديها معدلات سداد أعلى وعدم تعرض الشركة للإفلاس الامر الذي يعود بالمنفعة على جميع الجهات ذات المصلحة في الشركة.

٦- دراسة Kim & Zhang (2016) بعنوان (التحفظ المحاسبي ومخاطر انهيار الاسهم). إذ هدفت الدراسة إلى استكشاف العلاقة بين التحفظ المحاسبي المشروط في التقارير المالية وانهيار اسعار الاسهم. وقد أجريت الدراسة على عينة مكونة من 114548 مشاهدة للفترة من 1964- 2007. ولقياس التحفظ المحاسبي

استعملت الدراسة كلا من نموذج Basu (1997) و نموذج Ball and Shivakumar (2005)ونموذج Khan and Watts(2009). وأشارت نتائج الدراسة إلى أن هناك علاقة عكسية بين التحفظ المحاسبي المشروط ومخاطر الانهيار المستقبلية في أسعار الاسهم.

٧- دراسة Zeghal & Lahmar (2018) بعنوان (تأثير الثقافة على التحفظ المحاسبي خلال تبني معايير الابلاغ المالي الدولية في الاتحاد الاوربي). إذ هدفت الدراسة إلى اختبار تأثير الثقافة على التحفظ المحاسبي اثناء التحول إلى المعايير الابلاغ المالي الدولية. وتتألف عينة الدراسة من 1216 للتحفظ المشروط و 1126 للتحفظ غير المشروط في الاتحاد الاوربي للفترة من 2000 – 2010. وتم استعمال نموذج Basu (1997) لقياس مستوى التحفظ المحاسبي. تشير نتائج الدراسة إلى أن التحفظ المشروط يتأثر بالأبعاد الثقافية وهي تجنب عدم التأكد وبعد السلطة والتوجه طويل الأجل والفردية والذكورية, بينما التحفظ غير المشروط يتأثر فقط ببعد السلطة.

٨- دراسة Guo et al. (2020) بعنوان (التحفظ المحاسبي والمسؤولية الاجتماعية للشركات) . هدفت الدراسة إلى البحث في اتجاهات اصحاب المصلحة في الشركة بشأن المسؤولية الاجتماعية واختيار إدارة الشركة للتحفظ المحاسبي. واجريت الدراسة على عينة مكونة من 122249 مشاهدة في الولايات المتحدة الامريكية للفترة من 2003- 2013 . وتم استعمال مقاييس القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية والاحتياطيات السرية والاستحقاق لقياس التحفظ المحاسبي. وتوصلت الدراسة إلى أن مستوى التحفظ المحاسبي يزداد في التقارير المالية

للشركات التي لديها أنشطة اجتماعية حيث تخصص المزيد من الموارد لبرامجها الاجتماعية وذلك للالتزام بالمصداقية بالعمل أمام الجهات ذات المصالح .

٩- دراسة Haider et al. 2021 بعنوان (القدرة الإدارية والتحفظ المحاسبي). استهدفت الدراسة اختبار العلاقة بين القدرة الإدارية والتحفظ المحاسبي. وأجريت الدراسة على عينة تتألف من 8541 مشاهدة في أستراليا للمدة من 2004 – 2013. ولقياس التحفظ المحاسبي تم استخدام كل من القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية والاستحقاق ومنهج الميزانية العمومية. وتشير نتائج الدراسة إلى أن هناك مستويات عالية من التحفظ في الشركات التي يتصف مدراؤها بالقدرة الإدارية العالية؛ لأنهم يستعملون التحفظ في التقارير المالية المتحفظة عند إبرام العقود كفوءة, وكذلك الحفاظ على سمعتهم وتجنبهم فقدان مناصبهم .

ب-الدراسات العربية

١- دراسة كساب,2011 . بعنوان (العوامل المؤثرة في التحفظ المحاسبي. وتهدف الدراسة إلى البحث في العوامل المؤثرة على التحفظ المحاسبي في القوائم المالية). وتتألف عينة الدراسة من 48 شركة مصرية و 68 شركة سعودية. واشارت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين حجم الشركة والتحفظ المحاسبي بينما تكون العلاقة طردية بين كل من نسبة المديونية واليات الحوكمة مع التحفظ المحاسبي, كما وجدت الدراسة أن التحفظ المحاسبي يكون أكبر في الشركة التي تطبق المعايير المحلية من تلك التي تطبق معايير المحاسبة الدولية.

٢- دراسة المشهداني وحميد,2014, بعنوان (قياس ممارسة التحفظ المحاسبي. تهدف الدراسة إلى قياس مستوى التحفظ المحاسبي في الشركات العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية). إذ شملت عينة الدراسة على 21 شركة للفترة من

2007- 2011. وتوصلت الدراسة إلى أن الشركات العراقية تطبق التحفظ المحاسبي في القياس والافصاح وأن هناك اختلافاً في درجة التحفظ المحاسبي بين القطاعات الاقتصادية.

٣- دراسة شهيد وعبس, 2015. بعنوان (قياس التحفظ المحاسبي وبيان اثره في جودة الأرباح المحاسبية). هدفت الدراسة إلى قياس مستوى التحفظ المحاسبي في الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية. وأجريت الدراسة على عينة مكونة من 11 شركة للمدة من 2009-2013. وتشير نتائج الدراسة إلى أن هناك اختلافاً في مستويات التحفظ المحاسبي بين الشركات وكما توصلت إلى عدم وجود أثر للتحفظ المحاسبي في جودة الأرباح المحاسبية.

٤- دراسة عبد الزهرة, 2017. بعنوان (ممارسات التحفظ المحاسبي وتأثيرها في تحسين كفاءة القرارات الاستثمارية وتعزيز قيمة الشركة). تهدف الدراسة إلى تقييم مدى استعمال التحفظ المحاسبي وأثره في كفاءة القرارات الاستثمارية وقيمة الشركة. وتتألف عينة الدراسة من 9 مصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة من 2005-2015. وتوصلت الدراسة إلى أن هناك اختلافا في تطبيق التحفظ المحاسبي من قبل المصارف, فضلاً عن انخفاض كفاءة القرارات الاستثمارية, وأن هناك أثراً عكسياً بين التحفظ وقيمة الشركة.

٥- دراسة خالد, 2020. بعنوان (أثر الاستثمار المؤسسي في زيادة التحفظ المحاسبي). الهدف من الدراسة هو بيان اثر الاستثمار المؤسسي في درجة التحفظ المحاسبي. واجريت الدراسة على عينة مكونة من 52 شركة صناعية مساهمة في الاردن للفترة من 2012-2018. وتشير نتائج الدراسة إلى وجود

مستويات منخفضة للتحفظ المحاسبي في الشركات, كما أشارت الدراسة إلى وجود أثر للاستثمار المؤسسي في زيادة التحفظ المحاسبي.

٦- دراسة حماد, 2021. بعنوان (أثر تغطية المحللين الماليين للشركات على التحفظ المحاسبي). هدفت الدراسة إلى البحث في تأثير تغطية المحللين الماليين كمحدد لدرجة التحفظ المحاسبي, إذ استعملت الدراسة 540 مشاهدة للمدة من 2009-2017. وتوصلت إلى وجود أثر لتغطية المحللين الماليين على درجة التحفظ المحاسبي. وهذا يعني أن هناك زيادة في مستويات التحفظ المحاسبي لدى الشركات التي يتابعها المحللون الماليون.

٧- دراسة علي وآخرين, 2021. بعنوان (أثر عدم تماثل المعلومات على العلاقة بين التحفظ المحاسبي واحتمال الانهيار في سعر السهم). استهدفت الدراسة اختبار أثر عدم تماثل المعلومات على العلاقة بين التحفظ المحاسبي واحتمال الانهيار في سعر السهم للشركات المساهمة المصرية. وأجريت الدراسة على عينة مكونة من 560 مشاهدة للفترة من 2012-2019. وتوصلت إلى وجود علاقة عكسية بين التحفظ وانهيار سعر السهم, واشارت النتائج إلى وجود علاقة عكسية بين كل من التحفظ المحاسبي وعدم تماثل المعلومات على انهيار سعر السهم.

وتأسيساً على ما سبق, يرى الباحث أن الدراسة الحالية تتميز عن الدراسات السابقة بانها وضعت نموذجاً تجريبياً موثوقاً لقياس مستوى التحفظ وعليه أن مستوى التحفظ المقاس هو أقرب للواقع من الأساليب الأخرى المستعملة في الأدبيات المحاسبية المكتوبة باللغة العربية. كذلك أن اسلوب القياس اعتمد على البيانات المحاسبية (الاستحقاق والتدفق النقدي التشغيلي) على عكس الدراسات الأخرى التي اعتمدت على البيانات المحاسبية وبيانات السوق (سعر السهم

والعائد) وعليه أن النتائج المتحصلة في دراستنا هي أكثر مصداقية, إذ إن ردة فعل السوق قد تتأثر بعوامل كثيرة والمعلومات المحاسبية ما هي إلا واحدة من العوامل المؤثرة. وعليه اعتمد الباحث على البيانات المحاسبية فقط في قياس مستوى التحفظ المحاسبي.

ثالثاً : الإطار النظري للدراسة

١- التحفظ المحاسبي : خلفية تاريخية ونظرية

يعد التحفظ المحاسبي من أقدم الموضوعات المحاسبية في الأدب المحاسبي. للتحفظ المحاسبي تأثير على الممارسات والسياسات المحاسبية طوال 500 عام الاخيرة. والتحفظ هو أحد القيود المحاسبية ذات الجذور القديمة، إذ نشأ التحفظ عند انفصال الإدارة عن الملاك؛ فقد لجأت الإدارة لحماية نفسها من التوقعات المتفائلة للملاك من خلال تخفيض الموجودات وسرعة الاعتراف بالخسائر وتضخيم الالتزامات وتأجيل الاعتراف بالإيرادات إلى أن تحقق فعلاً. وعليه نستطيع القول إن للتحفظ تأثيراً مستمراً على الممارسات المحاسبية. وقد أصبح التحفظ المحاسبي أحد المبادئ المحاسبية في الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام 1938(عفيفي, 2016: 192). إذ أشار Sterling (1967: 110) بهذا الخصوص إلى أن التحفظ المحاسبي يعد أقدم القيود المحاسبية وأكثرها انتشاراً. فالتحفظ المحاسبي مرتبط بحالة عدم التأكد المحيطة بالبيئة المحاسبية على مستوى القياس والافصاح, وطالما هناك عدم تأكد يستمر وجود التحفظ (الدسوقي,2021 : 15) (السيد,2018 : 420).

ويرى الباحث أن الجذور التاريخية للتحفظ تعود لبدايات المحاسبية عند فصل الإدارة عن الملاك, وفي الآونة الأخيرة, زاد الاهتمام بالتحفظ وذلك بسبب استكشاف أساليب محاسبية وإحصائية جديدة لقياسه (مثل نموذج Basu سنة 1997 ونموذج

Ball and Shivakumar سنة 2005 وغيرها الكثير من النماذج) وعليه أن التحفظ وقبل كل شيء يعد موقفاً ذهنياً من قبل الفرد (الوكيل) ثم تطور التحفظ بمرور الوقت وهذا واضح من خلال التعاريف الواردة في الأدبيات المحاسبية.

فقد عرف Basu(1997: 4) التحفظ المحاسبي بأنه عدم التماثل بالاعتراف بالأخبار الجيدة مقارنة بالأخبار السيئة وانعكاسها على الربح المحاسبي، إذ تستجيب الأرباح للأخبار السيئة بشكل أكبر من الأخبار الجيدة.

ويعرف التحفظ المحاسبي بأنه ممارسة محاسبية التي تطبق باستمرار والتي ينتج عنها التخفيض في القيمة الدفترية لصافي الموجودات (Penman &Zhang, 1999: 1; Iyengar & Zampelli, 2010: 122).

وعرفه مجلس معايير المحاسبة المالية FASB عبر قائمة المفاهيم رقم 2 بأنه رد فعل حكيم لمعالجة حالات عدم التأكد والمخاطر المحيطة ببيئة عمل الشركة (Givoly & Hayn, 2002: 291).

إذ عرف Watts (2003a: 208) التحفظ المحاسبي على أنه متطلبات التحقق غير المتكافئة للاعتراف بالأرباح مقابل الخسائر.

في حين عرفه Zhang (2008:12) على أنه مبدأ محاسبي يتيح الخيار للشركة لتقليل أرباحها وذلك من خلال الاعتراف البطيء بالإيرادات وسرعة الاعتراف بالمصروفات والتقييم المنخفض للموجودات.

والتحفظ المحاسبي هو مقياس للتحيز الذي يعمل على تخفيض مبالغ كل من الأرباح والأرباح المحتجزة مما يؤدي إلى أن تكون الأرباح المعلنة منخفضة وبذلك قد يعكس هذا المقياس أو لا يعكس أرباحاً ذات جودة عالية (Haider et al. 2021)

ويرى الباحث أن التحفظ المحاسبي هو سلوك محاسبي قائم على تطبيق السياسات والاجراءات المحاسبية والتي من شأنها تخفيض قيم الارباح والموجودات لمواجهة حالات عدم التأكد والمخاطرة التي تحيط بالشركة والحد من السلوك الانتهازي للإدارة وبما يساعد كافة الجهات ذات المصلحة بالشركة على اتخاذ قرارات رشيدة.

٢- أنواع التحفظ المحاسبي

أ- التحفظ غير المشروط

يشير هذا نوع من التحفظ الى تطبيق السياسات والاجراءات المحاسبية التي من شأنها تخفيض قيمة الموجودات والأرباح بشكل ثابت, وهو تحفظ مسبق (Ex-ante) من دون الأخذ بنظر الاعتبار الاحداث الاقتصادية المحتملة. ويسمى البعض هذا النوع من التحفظ بتحفظ قائمة المركز المالي لأنه يؤثر على قيم الدفترية للموجودات عند تقييمها بمقدار أقل عن قيمتها السوقية من دون وجود قيد أو شرط. ومن الأمثلة على هذا النوع من التحفظ المعالجة المحاسبية لمصاريف البحث والتطوير كمصروف ايرادي بدل رسملتها, وتطبيق طريقة القسط المعجل للاندثار محل القسط الثابت, وتسجيل الموجودات الثابتة بكلفتها التاريخية (فودة,2016 : 602 ؛ السيد,2018 : 434 ؛ Beaver & Ryan, 2005: 269 ; Lagore,2008: 8).

ب-التحفظ المشروط

يعرف التحفظ المشروط بأنه التوقيت غير المتماثل للاعتراف بالأخبار السارة والسيئة في الربح المحاسبي, أي تطبيق الممارسات المحاسبية التي من شأنها أن تؤدي إلى تخفيض في الأرباح والقيم الدفترية للموجودات بمجرد وصول أحداث

اقتصادية سيئة وعدم الاعتراف بزيادة الأرباح والقيم الدفترية للموجودات رغم وصول أحداث اقتصادية سارة. وبذلك فهو تحفظ لاحق (Ex-post) يأخذ بنظر الاعتبار الأحداث الاقتصادية المحتملة. ومن الأمثلة على هذا النوع من التحفظ تقييم المخزون على أساس سعر الكلفة أو سعر السوق أيهما أقل, وعدم التماثل في الاعتراف بالأرباح والخسائر المحتملة (أبوالعينين,2021: 734 ؛ Ruch & Tylor, 2014.p: 4 ; Ball et al., 2013: 756) .

٣- تفسيرات التحفظ المحاسبي

أشار Watts (2003) إلى أن هناك أربعة تفسيرات للتحفظ المحاسبي وهي :

أ- التفسيرات التعاقدية

تعد المعلومات المحاسبية أحد الركائز الأساس التي تستند إليها عملية التعاقد للحد من مشاكل الوكالة, ويعد التحفظ المحاسبي أحد الوسائل المهمة في معالجة الخطر الاخلاقي بين الاطراف المتعاقدة في الشركة الذي ينتج من عدم تماثل المعلومات بين الادارة والمالكين(Hui et al., 2012: 118) . وينتج عن الخطر الاخلاقي تكاليف وكالة تتمثل بتكاليف الحافز وهو قيام المالك بدفع المكافآت لتشجيع المدير على اتخاذ القرارات المرغوبة(Kwon, 2005: 1626). وتصنف العقود الى نوعين هي عقود مكافأة الادارة التي تعتمد على صافي الربح المتحقق. إذ هناك ميل للإدارة للحصول على أعلى مكافآت وذلك عن طريق تضخيم رقم الربح عبر قبولها لمشاريع ذات قيمة حالية سالبة. إذ يمكن للتحفظ الحد من ذلك عبر

حث الإدارة على تجنب قبول مشاريع ذات صافي قيمة حالية سالبة. وبالتالي يسهم التحفظ المحاسبي بالحد من السلوك الانتهازي للإدارة(الحناوي,2018 : 11-12). والنوع الاخر عقود الدين إذ يعمل التحفظ المحاسبي على تخفيض الأرباح ومبالغ الأرباح المحتجزة التي يستند إليها في إبرام عقود الدين ومن ثم تخفيض المخاطر التي يتعرض لها الدائنون عبر تضمين عقود الدين شروطا تحد من قيام الإدارة وبشكل انتهازي بتحويل الثروة من الدائنين إلى المساهمين عبر توزيعات الارباح غير المبررة على المساهمين (Nikolaev, 2010: 138 ; Ahmed et al., 2002: 868) .

واستكمالاً لما سبق هنالك تضارب في المصالح بين المديرين والجهات ذات المصلحة في الشركة, ولا يمكن حل هذا التضارب في المصالح من خلال عقود مبرمة لأنه من المكلف والمستحيل ابرام وكتابة عقود كاملة, وفي ظل وجود عقود غير مكتملة تظهر حوكمة الشركات للتخفيف من هذا التضارب (Ahmed & Duellman, 2007: 414). لذلك تعتبر الحوكمة أحد الآليات الرقابية لحماية الشركة من مخاطر الإفلاس والتي يعتمد عليها مجلس الإدارة في مراقبة ادارة الشركة للحد من مشاكل الوكالة. فمن خلال التحفظ المحاسبي الذي يحد من عدم تماثل المعلومات بين المساهمين والإدارة يساعد في الحد من التوجه الانتهازي للإدارة في المبالغة في الارباح وزيادة قيم الموجودات وتخفيض الخسائر(السيد,2018 : 440). وأن هذا السلوك الانتهازي يرجع إلى وجود دوافع لدى المديرين تتمثل في تجنب طردهم من المنصب قبل انتهاء فترة توليهم المنصب. حيث يعمل التحفظ المحاسبي ومن خلال سرعة الاعتراف بالخسارة على تزويد المساهمين ومجلس الإدارة بإشارات للتحقيق في أسباب هذه الخسائر يمكن أن تؤدي هذه التحقيقات إلى إبراء ذمة

المديرين والتخلص من المشاريع التي لها صافي قيمة حالية سالب (Watts, 2003a: 213).

ب – التفسيرات القانونية

تتعرض الشركة والمدقق إلى المساءلة القانونية(خطر التقاضي) عند تقييم الأرباح والموجودات بأكثر من اللازم, الأمر الذي يترتب على ذلك سدادهم تعويضات نتيجة رفع دعاوي قضائية ضدهم, وبالمقابل تنخفض تلك التكاليف عندما تتبع الشركة تحفظا عاليا (عثمان,2017: 226).

ت–المبرر الضريبي

تؤدي العلاقة بين الضرائب والتقارير إلى التحفظ في إعداد التقارير المالية وذلك من خلال الاعتراف غير المتماثل بالأرباح والخسائر يُمكِّن مديري الشركات الرابحة من تخفيض قيمة الضرائب الحالية وزيادة قيمة الشركة وذلك من خلال تأخير الاعتراف بالإيرادات وتسريع الاعتراف بالمصروفات (Watts, 2003a: 209).

ث–التفسيرات التنظيمية والمؤسساتية

إن ازدياد التحفظ المحاسبي يأتي من مطالبة الجهات المسؤولة عن وضع المعايير نتيجة الضغوط السياسة والاجتماعية التي تفرض على تلك الجهات التنظيمية, وبصفة خاصة عند تعرض الشركات للفشل ولا تعرض معلوماتها المحاسبية اي انذار بخصوص احتمالات وقوع ذلك الفشل. وأن تلك الجهات تقوم بدور قبلي لمطالبة الشركات بالتحفظ المحاسبي, وأن الجهات الرقابية تقوم بدور بعدي لمتابعة

مدى التزام الشركات بالمعايير المحاسبية. والسبب في ذلك يرجع إلى أن عدم قيام الشركات بتطبيق سياسة محاسبية متحفظة يؤدي إلى نقل الثروة من المساهمين المحتملين إلى المساهمين الحالين وبخاصة عند الاكتتاب لأول مرة IPO (احمد رمضان,2016 : 9- 10).

ويرى الباحث أن هذه التفسيرات بمثابة دوافع للتحفظ المحاسبي الذي من شأنه الحد من مشاكل الوكالة عبر إبرام عقود كفوءة بين الأطراف سواء أكانت داخل الشركة أم خارجها, فضلاً عن وجود القوانين التي تضمن الحد من تصرفات الإدارة للتلاعب بالمعلومات المحاسبية والتهرب من التزاماتها تجاه المجتمع.

رابعا : الجانب العملي

١- نبذة عن بورصة قطر

تعد قطر واحدة من أهم الاقتصاديات الناشئة على مستوى العالم وهي ثاني اكبر مصدر للغاز عالميا. ولديها سوق مالي يعرف ببورصة قطر التي شهدت العديد من التطورات التي يمكن توضيحها من خلال الجدول (2)

جدول (2) التطورات التاريخية لبورصة قطر

السنة	التطورات
1995	تم تأسيس بورصة قطر.
1997	بدء العمليات رسميا في البورصة بوجود 17 شركة.
2001	استخدام نظام التداول Horizon.
2002	انشاء الموقع الالكتروني للبورصة.
2006	قبول عضوية بورصة قطر في المنظمة الدولية لهيئات الاوراق المالية IOSCO .
2007	تم تغيير اسم سوق الدوحة للأوراق المالية الى بورصة قطر.
2010	استعمال منصة تداول جديدة تعتمد تكنولوجيا التداول المستخدمة في بورصة NYSE.
2013	تم ترقية البورصة من قبل MSCI إلى مرتبة الاسواق الناشئة.
2016	انضمام البورصة إلى مبادرة الامم المتحدة للبورصات المستدامةSSEI.
2018	صنفت البورصة كأفضل البورصات اداءً على مستوى العالم.
2020	استعمال نظام البورصة للإفصاح الالكتروني الموحد التي تستعمل لغة XBRL.

(www.qe.com.qa)

٢- التحليل الإحصائي

لاختبار فرضيتي البحث المتمثلة بوجود مستويات عالية من التحفظ لدى عينة البحث والتي تتألف من 27 شركة مدرجة في سوق قطر للأوراق المالية, وتباين مستويات التحفظ المحاسبي في الشركات القطرية تبعا للقطاعات الاقتصادية التي تندرج فيها، فان الاساليب الاحصائية المستعملة في تحقيق ذلك الاختبار تتمثل

بالتحليل الوصفي لمتغيرات البحث عبر استعمال الوسط الحسابي والانحراف المعياري وتحديد مدى البيانات من خلال ايجاد أعلى وأدنى قيمة لمتغيرات البحث, وتم استعمال أسلوب معامل الارتباط لمعرفة العلاقة بين متغيرات البحث, وتم اجراء اختبار تحليل الانحدار لمعرفة العلاقة السببية لأثر التدفقات النقدية التشغيلية كممثل للأخبار في الاستحقاق.

٢-١الإحصاء الوصفي لمتغيرات البحث

يوضح الجدول (3) الإحصاءات الوصفية لمتغيرات البحث الذي يتضمن استخدام الوسط الحسابي والانحراف المعياري وتحديد مدى البيانات من خلال ايجاد أعلى وأدنى قيمة لمتغيرات البحث.

جدول (3) الإحصاء الوصفي لمتغيرات البحث

المتغير	المتوسط	الانحراف المعياري	الحد الاعلى	الحد الادنى
ACC_t	-0.0111229	0.0513409	0.1042382	-0.1104304
CFO	0.0525669	0.0472002	0.1760966	-0.0884134
DCFO ممثل الاخبار الجيدة و السيئة	0.1084337	0.3128176	1	0
DCFO*CFO ممثل التحفظ المحاسبي	-0.0023280	0.0106676	0	-0.0884134

يتضح من الجدول في أعلاه أنه في سنوات 2018 و 2019 و 2020 بلغ متوسط الاستحقاق 0.0111229- , وأعلى قيمة للاستحقاق خلال المدة قد بلغت 0.1042382, واقل قيمة للاستحقاق 0.1104304- , وأن الانحراف المعياري

للاستحقاق خلال الفترة قد بلغ 0.0513409 وفيما يخص التدفق النقدي التشغيلي فقد بلغ المتوسط الحسابي 0.0525669 , واعلى قيمة للتدفق النقدي التشغيلي خلال المدة قد بلغت 0.1760966 , وبالمقابل فان اقل قيمة للتدفق النقدي التشغيلي هي 0.0884134- , وأن الانحراف لمعيار التدفق النقدي التشغيلي خلال المدة قد بلغ 0.0472002. وقد بلغ المتوسط الحسابي لـ DCFO الممثل عن الاخبار الجيدة والسيئة 0.1084337 وهذا يدل على انخفاض في مستويات الاخبار السيئة وانعكاسها على الأرباح لدى الشركات المدرجة في بورصة قطر للأوراق المالية, وبانحراف معياري 0.3128176. اما متغير التحفظ المحاسبي الممثل بـ DCFO*CFO فقد بلغ المتوسط الحسابي 0.0023280- مما يدل على انخفاض مستويات التحفظ المحاسبي لدى الشركة المدرجة في بورصة قطر للأوراق المالية وبانحراف معياري 0.0106676.

٢-٢اختبار الارتباط بين متغيرات البحث

للتأكد من عدم وجود علاقة بين متغيرات البحث المستقلة فقد تم اجراء تحليل الارتباط بين المتغيرات المستقلة وكانت نتائج تحليل الارتباط كالاتي :

جدول (4) نتائج الارتباط بين المتغيرات

	DCFO	CFO	DCFO*CFO
DCFO	1		
CFO	-0.059	1	
DCFO*CFO	-0.684**	0.040	1

يتبين لنا من الجدول في أعلاه أن قيمة معامل الارتباط بين المتغيرات المستقلة اقل من 0.7 وبذلك لا توجد مشكلة الارتباط الخطي بين المتغيرات المستقلة .

٢-٣ نتائج التحليل الإحصائي لوجود مستوى عال من التحفظ المحاسبي

لاختبار الفرضية الأولى المتمثلة بوجود مستويات عالية من التحفظ المحاسبي لدى الشركات المدرجة في بورصة قطر للأوراق المالية. فقد تم استعمال اسلوب الانحدار إذ كانت قيمة مستوى الدلالة الاحصائية للنموذج ككل(sig=0.000) وهذا يدل على صلاحية النموذج الانحدار. وان قيمة معامل التحديد R^2 تشير إلى أن المتغيرات المستقلة تفسر 81.5% من التغير الحاصل في المتغير التابع. أن قيمة مستوى الدلالة الإحصائية للتحفظ المحاسبي DCFO*CFO كما هو موضح في الجدول (5)كانت (sig=0.974) وهي أكبر من مستوى المعنوية (sig=0.05) وعليه يمكن القول إنه لا توجد مستويات عالية من التحفظ المحاسبي لدى الشركات المدرجة في بورصة قطر للأوراق المالية, وهذا يتفق مع دراسة (خالد, 2020).

الجدول (5) نتائج تحليل الانحدار

المتغير	معامل الانحدار	مستوى الدلالة الاحصائية sig
DCFO*CFO	-3.468	0.974
CFO	0.622	0.000
DCO	20.735	0.957
معامل التحديد R^2	0.815	
مستوى الدلالة الاحصائية للنموذج ككل sig	0.000	

إن قيمة مستوى الدلالة الإحصائية للتدفق النقدي التشغيلي CFO كانت (sig=0.000) وهي اقل من مستوى المعنوية (sig=0.05) مما يدل على أن للتدفق

النقدي التشغيلي تأثيراً ايجابياً على الاستحقاقات. ونجد أن قيمة مستوى الدلالة الاحصائية للأخبار الجيدة والسيئة DCFO كانت (sig=0.957) وهي أكبر من مستوى المعنوية (sig=0.05) وبذلك ليس هناك تأثير للأخبار الجيدة والسيئة على الاستحقاقات.

٤-٢ نتائج التحليل الإحصائي لاختلاف مستوى التحفظ المحاسبي تبعا للقطاعات الاقتصادية

لاختبار الفرضية الثانية المتمثلة بوجود اختلاف في مستوى التحفظ المحاسبي لدى الشركات المدرجة في بورصة قطر للأوراق المالية تبعا للقطاعات الاقتصادية المدرجة فيها الشركة. إذ يبين الجدول (6) نتائج التحليل الإحصائي بشأن الاختلافات في مستوى التحفظ المحاسبي وحسب القطاعات الاقتصادية.

الجدول (6) نتائج تحليل الانحدار لاختلاف مستوى التحفظ المحاسبي تبعاً للقطاعات الاقتصادية

المتغير	اسم القطاع	عدد الشركات	معامل الانحدار
التحفظ المحاسبي	الاتصالات	2	0.000
	الخدمات	8	-0.771
	العقارات	4	0.000
	النقل	3	0.000
	الصناعة	10	-3.353

يتضح من الجدول أعلاه أن قيمة معامل الانحدار لمتغير للتحفظ المحاسبي DCFO*CFO في قطاع الخدمات هي 0.771- , وأما في قطاع الصناعة فقد بلغ 3.353- , وبالنسبة لقطاعات الاتصالات والعقارات والنقل هي 0 وبما ان قيمة معامل سالبة وصفر وهي قيم منخفضة فهذا يدل على عدم وجود اختلاف بين القطاعات في عدم ممارسة التحفظ المحاسبي في إعداد تقاريرها المالية.

خامساً :الاستنتاجات

توصل الباحث من خلال الدراسة التجريبية إلى الاستنتاجات الآتية :

١- ابتعاد الشركات القطرية عن التحفظ المحاسبي عند إعداد قوائمها المالية وذلك يرجع إلى تأخير تلك الشركات في الاعتراف بالخسائر والسرعة في الاعتراف بالإيرادات.

٢- إن مستوى التحفظ منخفض في القطاعات ولا يوجد تباين في مستوى التحفظ تبعاً للقطاع الذي تدرج فيه الشركة بتطبيق التحفظ المحاسبي.

٣- إن بورصة قطر لن يكون فيها هناك سرعة الاعتراف بالمعلومات التي تحمل اخباراً غير جيدة التي ترد إلى البورصة وانعكاس ذلك على الأرباح طالما أن الشركات المدرجة فيها لا تطبق التحفظ المحاسبي.

٤- إن أكثر القطاعات التي لا تميل للتحفظ بشكل مطلق هي قطاعات الخدمات والصناعة وهي تشكل غالبية الشركات المدرجة في بورصة قطر بواقع 18 شركة من أصل 27 شركة عينة البحث.

سادساً :التوصيات

في ضوء الاستنتاجات التي تم التوصل إليها يوصي الباحث بما يلي :

١- ضرورة إلزام الشركات بتطبيق السياسات المحاسبية المتحفظة كونها الضمانة على أموال المالكين والمستثمرين.

٢- يوصي الباحث بإجراء المزيد من الدراسات التي تتناول التحفظ مع الأخذ بنظر الاعتبار تأثير متغيرات أخرى مثل هيكل الملكية.

٣- يوصي الباحث المحللين الماليين بضرورة قياس مستوى التحفظ في التقارير المالية القطرية وذلك من أجل جعل توصياتهم أكثر دقة ومنفعة للمتعاملين في السوق.

٤- يوصي الباحث إدارة بورصة قطر للأوراق المالية باتخاذ الإجراءات الكفيلة تجاه الشركات التي لم تطبق التحفظ في التقارير المالية وتشجيع الشركات على ممارسات التحفظ في مستواها المقبول الذي لا يؤدي إلى تشويه البيانات المحاسبية.

قائمة المصادر

المصادر العربية

١- أحمد رمضان, ح & ,.حمدي. (٢٠١٦). التحفظ المحاسبي تأصيل نظري و تدليل تجريبي يستهدف تقييم صحة مقاييس التحفظ .*المجلة المصرية للدراسات التجارية*.63-1 ,(2)*40* ,

٢- أبو العنين, ر. ا. م., رباب السيد محمود, فوده, شوقي السيد, الشافعي & ,ياسر زكريا. (٢٠٢١). الآثار المتوقعة لتطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥) علي مستوي التحفظ المحاسبي في بيئة الأعمال المصرية .*مجلة الدراسات التجارية المعاصرة*.854-819 ,(11)*7* ,

٣- بشرى نجم الدين عبد الله & ,انمار محسن حميد. (٢٠١٤). قياس ممارسة التحفظ المحاسبي في الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية . *Journal of Economics and Administrative Sciences*, *20*(78), 359-359.

٤- حماد & ,هيام فكري أحمد أحمد. (٢٠٢١). أثر تغطية المحللين الماليين للشركات على التحفظ المحاسبي (منهج إمبريقي على الشركات المساهمة المصرية .(*مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية*.263-207 ,(3)*5* ,

٥- الحناوى, ا. م & ,.السيد محمود. (٢٠١٨). أثر مستوى التحفظ المحاسبي على تكلفة رأس المال: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية .*مجلة البحوث المحاسبية*.259-198 ,(1)*5* ,

٦- خالد علي الذنيبات. (٢٠٢٠). أثر الاستثمار المؤسسي في زيادة التحفظ المحاسبي: دليل من الاردن .*مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية*.(2)*28* ,

٧- الدسوقى, ف. م. ا & ,.فاطمة محمود ابراهيم. (٢٠٢١). أثر التحفظ المحاسبى على العلاقة بين عدم تماثل المعلومات ومستوى النقدية المحتفظ بها دراسة إختبارية على الشركات المساهمة المصرية .*الفكر المحاسبى*.657-600 ,(1)*25* ,

٨- السيد, أ. ح & ,.أميرة حامد. (٢٠١٨). دراسة تأثير التحفظ المحاسبي على محددات جودة الأرباح ومستوى الديون: بالتطبيق على شركات قطاع المواد الأساسية المدرجة بسوق المال السعودية .*مجلة البحوث المحاسبية*.468-417 ,(1)*5* ,

٩- شهيد, رزان, جامعة حلب, عبس, فاطمة محمد & ,جامعة حلب. (٢٠١٨). قياس التحفظ المحاسبي وبيان أثره في جودة الأرباح المحاسبية" دراسة تطبيقية على سوق دمشق للأوراق المالية."

١٠- عثمان, خ. م. (٢٠١٧). قياس أثر العوامل الاقتصادية على التحفظ المحاسبي عن القيمة العادلة للاستثمارات العقارية (دراسة ميدانية .(*مجلة البحوث المحاسبية*.246-214 ,(1)*4* ,

١١- عفيفي, هـ. ع & ,.هلال عبدالفتاح. (٢٠١٦). العلاقة بين التحفظ المحاسبي والتحفظ المالى: دراسة اختبارية على الشركات المساهمة المصرية .*الفكر المحاسبى*.311-169 ,(3)*20* ,

١٢- على محمد على زيد, م & ,.محمد. (٢٠٢١). أثر عدم تماثل المعلومات على العلاقة بين التحفظ المحاسبى واحتمال الانهيار فى سعر السهم للشركات المساهمة المصرية .*مجلة البحوث التجارية*.186-137 ,(2)*43* ,

١٣- فوده, ا. ا. م & ,.السيد احمد محمود. (٢٠١٦). أثر الأزمات المالية والسياسية على علاقة التحفظ المحاسبي بالملاءمة القيمية للمعلومات المحاسبية عند تفسير أسعار الأسهم: دراسة اختبارية .*الفكر المحاسبى*.650-585 ,(7)*20* ,

١٤- كرار سليم عبد الزهرة. (٢٠١٧). ممارسات التحفظ المحاسبي وتأثيرها في تحسين كفاءة القرارات الاستثمارية وتعزيز قيمة الشركة .*مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية*.((1) 3)*14* ,

١٥- كساب, ي. ا & ,.ياسر السيد. (٢٠١١). العوامل المؤثرة في التحفظ المحاسبي دراسة ميدانية على الشركات المساهمة السعودية .*المجلة العلمية التجارة والتمويل*.340-297 ,(2)*31* ,

المصادر الاجنبية:

1- Ahmed, A. S., Billings, B. K., Morton, R. M., & Stanford-Harris, M. (2002). The role of accounting conservatism in mitigating bondholder-shareholder conflicts over dividend policy and in reducing debt costs. *The Accounting Review*, *77*(4), 867-890.

2- Ahmed, A. S., & Duellman, S. (2007). Accounting conservatism and board of director characteristics: An empirical analysis. *Journal of accounting and economics*, *43*(2-3), 411-437.

3- Ahmed, A. S., & Duellman, S. (2011). Evidence on the role of accounting conservatism in monitoring managers' investment decisions. *Accounting & Finance*, *51*(3), 609-633.

4- Ball, R., Kothari, S. P., & Nikolaev, V. V. (2013). On estimating conditional conservatism. *The Accounting Review*, *88*(3), 755-787.

5- Ball, R., & Shivakumar, L. (2005). Earnings quality in UK private firms: comparative loss recognition timeliness. *Journal of accounting and economics*, *39*(1), 83-128.

6- Basu, S. (1997). The conservatism principle and the asymmetric timeliness of earnings1. *Journal of accounting and economics*, *24*(1), 3-37.

7- Beaver, W. H., & Ryan, S. G. (2005). Conditional and unconditional conservatism: Concepts and modeling. *Review of accounting studies*, *10*(2), 269-309.

8- Cullinan, C. P., Wang, F., Wang, P., & Zhang, J. (2012). Ownership structure and accounting conservatism in China. *Journal of International Accounting, Auditing and Taxation*, *21*(1), 1-16.

9- Donovan, J., Frankel, R. M., & Martin, X. (2015). Accounting conservatism and creditor recovery rate. *The Accounting Review*, *90*(6), 2267-2303.

10- García Lara, J. M., Osma, B. G., & Penalva, F. (2007). Board of directors' characteristics and conditional accounting conservatism: Spanish evidence. *European Accounting Review*, *16*(4), 727-755.

11- Garcia Lara, J. M., García Osma, B., & Penalva, F. (2009). Accounting conservatism and corporate governance. *Review of accounting studies*, *14*(1), 161-201.

12- Givoly, D., & Hayn, C. (2000). The changing time-series properties of earnings, cash flows and accruals: Has financial reporting become more conservative?. *Journal of accounting and economics*, *29*(3), 287-320.

13- Guo, J., Huang, P., & Zhang, Y. (2020). Accounting conservatism and corporate social responsibility. *Advances in accounting*, *51*, 100501.

14- Haider, I., Singh, H., & Sultana, N. (2021). Managerial ability and accounting conservatism. *Journal of Contemporary Accounting & Economics*, *17*(1), 100242.

15- Hui, K. W., Klasa, S., & Yeung, P. E. (2012). Corporate suppliers and customers and accounting conservatism. *Journal of Accounting and Economics*, *53*(1-2), 115-135.

16- Iyengar, R. J., & Zampelli, E. M. (2010). Does accounting conservatism pay?. *Accounting & Finance*, *50*(1), 121-142.

17- Kim, J. B., & Zhang, L. (2016). Accounting conservatism and stock price crash risk: Firm-level evidence. *Contemporary accounting research*, *33*(1), 412-441.

18- Kwon, Y. K. (2005). Accounting conservatism and managerial incentives. *Management science*, *51*(11), 1626-1632.

19- LaGore, W. D. (2008). *Conditional and unconditional conservatism following a financial reporting failure: An empirical study*. The Florida State University.

20- Nikolaev, V. V. (2010). Debt covenants and accounting conservatism. *Journal of accounting research*, *48*(1), 137-176.

21- Penman, S. H., & Zhang, X. J. (2002). Accounting conservatism, the quality of earnings, and stock returns. *The accounting review*, *77*(2), 237-264.

22- Ruch, G. W., & Taylor, G. K. (2014). The effects of accounting conservatism on financial statements and financial

statement users: A review of the literature. *Available at SSRN 1931732*.

23- Sterling, R. R. (1967). Conservatism: The fundamental principle of valuation in traditional accounting. *Abacus*, *3*(2), 109-132.

24- Watts, R. L. (2003). Conservatism in accounting part I: Explanations and implications. *Accounting horizons*, *17*(3), 207-221.

25- Zeghal, D., & Lahmar, Z. (2018). The effect of culture on accounting conservatism during adoption of IFRS in the EU. *International Journal of Accounting & Information Management*.

26- Zhang, J. (2008). The contracting benefits of accounting conservatism to lenders and borrowers. *Journal of accounting and economics*, *45*(1), 27-54.

Internet

1- www.qe.com.qa